مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (١٤) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (14)2025

دراسة تحليلية لهيكل الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١

الدكتور علاء صادق علي*

(تاريخ الإيداع ٩/١١/ ٢٠٢٥ – تاريخ النشر ٢٣/١٢/ ٢٠٢٥)

□ ملخّص □

هدف البحث بشكل أساسي إلى وصف وتحديد التشوهات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد السوري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١، وذلك عبر تحليل التطور الزمني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومساهمة القطاعات الرئيسة فيه. ولتحقيق ذلك، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطبيق أدوات تحليلية لتحديد القطاعات الأكثر تضرراً وتلك التي أبدت مرونة نسبية بعد عام ٢٠١١، بالإضافة إلى تقييم التحول في الثقل الاقتصادي من القطاعات السلعية إلى الخدمية، وتمركزت الأداة المنهجية الأبرز حول حساب مَكْمَش الناتج المحلي الإجمالي، لاستخدامه كمؤشر رئيس لقياس التضخم الضمني، مما أتاح الفصل الدقيق بين النمو الاسمي والتضخمي، وبالتالي استنتاج ووصف التشوهات الهيكلية التي تطلبت توصيات لمعالجتها ودعم الاستقرار.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: شهد الاقتصاد السوري قبل عام ٢٠١١ نمواً حقيقياً مستداماً قادته القطاعات السلعية (الصناعة والزراعة) التي كانت تشكل العمود الفقري للناتج، مع تضخم تحت السيطرة نسبياً. إلا أن مرحلة ما بعد ٢٠١١ تميزت بانهيار حاد ومزدوج: انهيار حقيقي كارثي في القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية والمالية نتيجة التدمير وتوقف الاستثمار، تلازمه تضخم نقدي هائل دفع بالأسعار لمستويات غير مسبوقة، مما أحدث فجوة كبرى بين النمو الاسمي والحقيقي. هذا الانهيار أدى إلى تشوه هيكلي عميق، حيث فقدت القطاعات المنتجة ريادتها بشكل جذري. بالمقابل، اكتسبت قطاعات الخدمات الحكومية والنقل والتجارة ثقلاً هيكلياً قسرياً، مما يعكس تضخماً في دور الدولة والأنشطة الإغاثية والخدمات الأساسية القليلة المرونة. ظلت القيمة الحقيقية للناتج أدنى بكثير من مستوياتها المرجعية، مؤكدة صعوبة التعافي في ظل هيمنة القطاعات غير المنتجة.

كلمات مفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التشوه الهيكلي، مَكْمَش الناتج المحلي الإجمالي، التضخم الضمني، تحليل القطاعات الإنتاجية، الاقتصاد السوري.

* عضو هيئة فنية (قائم بالأعمال)، اختصاص الحسابات الاقتصادية والقومية، دكتوراه في الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (١٤) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (14)2025

Analytical Study of the Gross Domestic Product (GDP) Structure in Syria During the Period 2000–2021

Dr. Alaa Sadiq Ali *

(Received 9/11/2025.Accepted 23/12/2025)

□**ABSTRACT** □

The research primarily aimed to describe and identify the structural distortions that occurred in the Syrian economy during the period 2000–2021, by analyzing the chronological evolution of Real Gross Domestic Product (GDP) and the contribution of its main sectors. To achieve this, the study adopted a descriptive-analytical approach, applying analytical tools to identify the most affected (contracting) sectors and those that showed relative resilience after 2011. This also involved assessing the shift in economic weight from commodity (goods-producing) sectors to service sectors. The most prominent methodological tool focused on calculating the GDP Deflator, which was used as a primary indicator to measure implicit inflation, allowing for a precise separation between nominal and inflationary growth, and consequently, concluding and describing the structural distortions that necessitate recommendations for remediation and supporting stability.

The research arrived at several key findings, the most important of which are: Prior to 2011, the Syrian economy experienced sustainable real growth led by the commodity sectors (industry and agriculture), which formed the backbone of the GDP, alongside relatively contained inflation. However, the post-2011 phase was characterized by a sharp and dual collapse: a catastrophic real collapse in the value added of the productive and financial sectors due to destruction and halted investment, accompanied by massive monetary inflation that pushed prices to unprecedented levels, creating a large gap between nominal and real growth. This collapse led to deep structural distortion, with productive sectors fundamentally losing their leadership role. Conversely, government services, transport, and trade sectors gained coercive structural weight, reflecting an inflation in the state's role, relief activities, and less elastic essential services. The real value of the GDP remained significantly lower than its benchmark levels, confirming the difficulty of recovery under the dominance of non-productive sectors.

Keywords: Real Gross Domestic Product (Real GDP), Structural Distortion, GDP Deflator, Implicit Inflation, Analysis of Productive Sectors, Syrian Economy.

* Technical Staff Member (Academic Assistant), Specialization: Economic and National Accounts, PhD in Economics, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tartous University, Tartous, Syria.

مقدمة:

يشكل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المؤشر الاقتصادي الأكثر أهمية وشمولية لقياس حجم النشاط الاقتصادي الكلي وقدرة الدولة على توليد الثروة والرفاهية. وعلى مدى العقود، اعتمدت المنهجيات التحليلية في علم الاقتصاد على تفكيك هذا المؤشر إلى مكوناته القطاعية لتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع (الهيكل الاقتصادي). إضافةً إلى ذلك، لا يكتمل التحليل الاقتصادي إلا برصد مسار النمو الحقيقي للناتج، مع الأخذ بعين الاعتبار الفصل المنهجي بين النمو الناتج عن زيادة الكميات المنتجة وبين النمو الناتج عن ارتفاع الأسعار، وهو ما يتم عبر استخدام أدوات قياس التضخم الكلي كمَكْمَشِ الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator).

تُعدّ دراسة هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١ ذات أهمية استثنائية، كونها تغطي مرحلتين فاصلتين بخصائص اقتصادية متباينة للغاية: مرحلة ما قبل عام ٢٠١١ التي تميزت بالاستقرار النسبي ونمو حقيقي مُسجل، ومرحلة ما بعد عام ٢٠١١ التي شهدت اضطراباً اقتصادياً غير مسبوق.

لقد تميز الاقتصاد السوري في بداية الألفية الثالثة بوجود قاعدة إنتاجية ملحوظة، حيث اعتمد هيكله بشكل أساسي على القطاعات الإنتاجية السلعية، وفي مقدمتها قطاعا الصناعة والزراعة، هذه القطاعات شكلت مكوناً رئيساً في الناتج الحقيقي، مما منح الاقتصاد هيكلاً يمكنه من تلبية الاحتياجات الأساسية، غير أنّ التغيرات والصدمات الكبرى التي طرأت على البيئة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية بعد عام ٢٠١١ أدت إلى تحول وتغيير محتمل في بنية الاقتصاد، مما يوجب تحليل مدى قدرة الهيكل الاقتصادي على الصمود في وجه التحديات الضخمة.

في الفترة اللاحقة، يُلاحظ التباين بين مسار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الاسمي) وبين مسار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي). وفي الوقت الذي يُفترض فيه أنّ النمو الاسمي يعكس النمو الحقيقي والتضخم معاً، فإنّ تحليل التغيرات السعرية عبر مكمش الناتج يُصبح ضرورياً لتقييم الحجم الحقيقي لأي نمو أو انكماش في الإنتاج. كما أنّ هذه الفترة تتطلب تحليلاً دقيقاً لمعرفة ما إذا كان هناك تحول في الهيمنة الهيكلية داخل الاقتصاد، خاصةً فيما يتعلق بزيادة الوزن النسبي للقطاعات الخدمية العامة، مثل الخدمات الحكومية، مقارنة بالقطاعات المنتجة، وما إذا كانت هذه التغيرات الهيكلية تعكس تطوراً طبيعياً أم استجابة للظروف الاستثنائية. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل كمي وقياسي لحجم وخصائص هذا التحول الهيكلي وتقييم دلالاته الاقتصادية الكلية على المدى الطويل.

الدراسات السابقة:

١- دراسة عبد الصاحب (٢٠١٤) بعنوان: هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٧: دراسة تحليلية استقرائية.

هدفت الدراسة إلى تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ١٩٩٩ -٢٠٠٧، إذ تقارن القطاعات الاقتصادية خلال المدة ١٩٩٩ – ٢٠٠٢، وهي المدة التي كانت تسود فيها العقوبات الدولية، والمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧. ركزت الدراسة على علاقة قطاعات الإنتاج السلعي بقطاعي الخدمات، الإنتاجية والاجتماعية، وقد تبين أنّ التغير الحاصل في مساهمة القطاعين الأخيرين ما زال مرتبطاً بشكل كبير بالتغيرات الحاصلة في القطاع

السلعي متمثلًا بشكل أساس في عوائد الصناعات الاستخراجية، حيث تتأكد استمرارية العلاقة الطردية كمعيار لانخفاض مستوى الإنتاجية والكفاءة في القطاعات غير النفطية. وقد خلص البحث إلى نتيجة أساسية تمثلت في أن استمرار تدني مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ كان كبيراً بالمقارنة مع المدة الأولى للدراسة (١٩٩٩ – ٢٠٠٢) التي عانى فيها الاقتصاد العراقي ظروف العقوبات الدولية.

٢- دراسة أحمد (٢٠٢٠) بعنوان: تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٨.

هدفت الدراسة إلى تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، مع قياس الأهمية النسبية لمساهمة كل قطاع رئيسي في تكوين هذا الناتج، وذلك للمدة الزمنية المحددة (٢٠٠٦-٢٠١٨). أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي ارتفاع المؤشرات الاسمية والكليّة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق (٩,٨%)، ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥٧٢٦,٧) ألف دينار بمتوسط نمو سنوي قدره (٧%). كما كشفت الدراسة عن البنية الهيكلية للناتج، حيث تبين أن القطاع السلعي يحتل المرتبة الأولى بين القطاعات المكونة للناتج، بمتوسط مساهمة بلغ (٥٩,٦%)، ويأتي بعده القطاع الخدمي بمفاصله، الذي سجل مساهمة قدرها (٢٣,١%)، يليه ثالثاً القطاع التوزيعي بنسبة (١٧,٣%). إلا أنّ التحليل يشير إلى أنّ هذا النمو في المؤشرات الكلية لم ينعكس على الواقع المعيشي للأفراد بشكل ملموس، فارتفاع نسب الفقر يدل على غياب مبدأ عدالة توزيع الدخل والناتج في العراق، وتُعزى هذه الفجوة بين الأداء الكلي والواقع المعيشي إلى عوامل هيكلية، من بينها ازدياد عمليات الفساد المالي والإداري التي تؤثر على توجيه الثروات والدخول.

٣- دراسة (Bătuşaru, etal, 2023) بعنوان:

Tracking economic growth: a correlation Analyse on the determinants of gross domestic product.

تتبع النمو الاقتصادي: تحليل الارتباط لمحددات الناتج المحلي الإجمالي.

هدفت الدراسة مناقشة وتحليل كيفية تأثير مكونات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باستخدام منهج الإنفاق (الاستهلاك (C)، والاستثمار (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X-M)) على الناتج المحلي الإجمالي ككل، مع استكشاف العلاقة بين كل مكون، وأيضاً تقييم تأثير التضخم على النمو الاقتصادي الحقيقي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة تحليل الارتباط (مصفوفة ارتباط بيرسون) كأداة إحصائية رئيسة لتحديد طبيعة وقوة العلاقات بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في رومانيا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٢، والمستمدة من المعهد الوطني للإحصاء في رومانيا. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الطلب الاستهلاكي للأسر المعيشية كان له التأثير الأقوى على النمو الاقتصادي الإيجابي في رومانيا خلال الفترة المذكورة، تليه الإنفاق العام والاستثمار في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بينما أظهر صافي الصادرات علاقة ضعيفة جداً بتطور الناتج المحلي الإجمالي، مما يبرز اعتماد رومانيا الكبير على الواردات. وفيما يخص التضخم، وجدت الدراسة أنّ هناك علاقة مباشرة ولكنها ضعيفة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي مؤكدة أنّ التضخم يؤثر سلباً على القوة الشرائية والقيمة الحقيقية للناتج.

٤- دراسة (Nwokoye, 2023) بعنوان:

Impact of livestock production on gross domestic product in Nigeria.

تأثير إنتاج الثروة الحيوانية على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير إنتاج الثروة الحيوانية (LP) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد النيجيري، وتحديد العلاقة السببية بينهما. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتقنيات التكامل المشترك وسببيّة غرانجر (Granger Causality). أما العينة، فكانت عبارة عن بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٢١ للاقتصاد النيجيري، وتم الحصول عليها من البنك المركزي النيجيري ومؤشرات البنك الدولي. وقد توصلت النتائج إلى أن لإنتاج الثروة الحيوانية تأثيراً إيجابياً وهاماً إحصائياً على النمو الاقتصادي في نيجيريا على المدى الطويل (بمعامل ٠,٠١٩)، وأن ٩٩,٣% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تُفسر بالتغيرات في إنتاج الثروة الحيوانية. علاوة على ذلك، أظهر اختبار سببيّة غرانجر وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إنتاج الثروة الحيوانية والناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد أن كل منهما يؤثر على الآخر.

٥- دراسة (Oloruntoba, etal, 2024) بعنوان:

Automated Detection of Structural Change in Ethopia Gross Domestic Product (GDP) using Novel Algorithm.

الكشف الآلي عن التغيير الهيكلي في الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا باستخدام خوارزمية جديدة.

هدفت الدراسة إلى الكشف المؤتمت عن التغير الهيكلي في بيانات الناتج المحلي الإجمالي السنوي (GDP) لإثيوبيا باستخدام خوارزمية GFTSC المبتكرة (مجموعة مكونات السلاسل الزمنية). كان الهدف الأساسي هو تحليل البيانات السنوية الممتدة على مدى اثني عشر عاماً، والمستمدة من DataStream بجامعة سنغافورة الوطنية، وذلك عبر توسيع نموذج BFAST ليشمل المكونات الدورية والعشوائية، مما يوفر تحليلاً أكثر شمولاً للمكونات الأربعة للسلاسل الزمنية مقارنة بالطرق التقليدية. وقد أشارت النتائج إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا ظل يتمتع باتجاه مستقر (Stationery trend) وثابت تقريباً بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٣، وأنّ التوقعات المستقبلية تشير إلى استمرار هذا الاستقرار دون دليل تقني على انخفاض أو انهيار وشيك.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بشكل أساسي بتركيزها المزدوج على التحليل الهيكلي على خلفية انخفاض الناتج المحلي الحقيقي، واستخدام مَكْمَش الناتج المحلي الإجمالي كأداة منهجية رئيسة لفك الارتباط بين النمو الاسمي والحقيقي. فعلى عكس دراسات عبد الصاحب وأحمد التي ركزتا على تحليل الحصص النسبية للناتج في العراق في ظروف العقوبات أو الاقتصاد الريعي، تتميز الدراسة الحالية بمعالجتها للتشوه الهيكلي العميق والناجم عن صدمة اقتصادية كلية في سورية. كما تنفرد عن دراسة Bătuşaru et al. بكونها تتناول هيكل الإنتاج بمنهج القيمة المضافة بدلاً من منهج الإنفاق، وتتجاوز مجرد تحليل الارتباط، في حين أنها تتميز عن دراسة Nwokoye بعدم اقتصارها على قطاع فرعي واحد بل تقوم بتحليل قطاعي شامل. وأخيراً، تخالف الدراسة الحالية منهج Oloruntoba et al. الذي يعتمد على الخوارزميات للكشف عن الاستقرار.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد السوري خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١ تحولاً جذرياً في بنيته وهيكله الإنتاجي، فبينما كان الاقتصاد قبل عام ٢٠١١ يتميز بوجود قاعدة إنتاجية سلعية قوية (تهيمن عليها الصناعة والزراعة) ونمو حقيقي مستدام، تحولت الفترة اللاحقة إلى مرحلة من الاضطراب الهيكلي والتآكل الإنتاجي غير المسبوق. هذا التحول لم يقتصر على انكماش حجم الإنتاج الحقيقي فحسب، بل تميز أيضاً بظاهرتين متزامنتين متناقضتين:

أولاهما الانهيار الكمي الحاد في القطاعات السلعية، وثانيتهما التضخم النقدي المُنفلت الذي أدى إلى تضخم هائل في القيم الاسمية للناتج، وقد أفرز هذا التناقض فجوة واسعة بين الأداء النقدي والكمي للاقتصاد. علاوةً على ذلك أدت هذه الظروف إلى تغير في ميزان القوى الهيكلي، حيث تضخم الوزن النسبي لقطاعات الخدمات الحكومية والنقل بشكل قسري على حساب القطاعات المنتجة، ونظراً لخطورة هذه الاختلالات الهيكلية وتشوهاتها، وتأثيرها على آفاق التعافي، تتحدد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي أبرز التحولات الهيكلية الحقيقية التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١، وما هو الدور المحوري الذي لعبه التضخم الكلي (كما يقيسه مَكْمَشُ الناتج المحلي الإجمالي) في تضليل العلاقة بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي وتكريس هيمنة القطاعات الخدمية العامة على بنية الاقتصاد؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تكمن الأهمية النظرية للبحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية الكلية عبر تحليل ظاهرة التحول الهيكلي القسري، وهي حالة ينهار فيها الإنتاج الحقيقي وتكتسب الخدمات العامة هيمنة شكلية على بنية الناتج المحلي الإجمالي. كما يُعزز البحث المنهجية المتبعة في فصل الآثار النقدية عن الحقيقية، باستخدام مَكْمَش الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس التضخم الجامح وتقييم الأداء الاقتصادي الفعلي في الاقتصادات المتضررة.

الأهمية العملية: تتركز الأهمية العملية للبحث في تزويد صنّاع القرار بقاعدة معرفية لوضع خطط التعافي وإعادة الإعمار. يتم ذلك من خلال التحديد الكمي لمدى تآكل القطاعات الإنتاجية، مما يوجه الاستثمارات بكفاءة نحو القطاعات ذات الإمكانات الأعلى للنمو المستدام، كما توفر الدراسة فهماً دقيقاً لحجم التضخم الحقيقي، مما يُعد ضرورياً لصياغة سياسات نقدية ومالية فعالة تستهدف معالجة الاختلال الهيكلي وتضخم وزن الخدمات الحكومية واستقرار الأسعار، وتقليل التشوهات بين الاقتصاد الاسمي والحقيقي.

أهداف البحث:

١- وصف التطور الزمني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) وتحليل التغير في النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الرئيسة الثلاثة (السلعي، التوزيعي، الخدمي) في الهيكل الاقتصادي السوري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١.

٢- تحديد ووصف القطاعات الفرعية الأكثر تضرراً (انكماشاً) والقطاعات التي أظهرت مرونة نسبية في الأداء الحقيقي (الكمي) خلال سنوات ما بعد ٢٠١١.

٣- حساب وقياس المعدل السنوي للتضخم الضمني باستخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي وتحديد السنوات التي شهدت أعلى وأدنى مستويات للتضخم خلال فترة الدراسة بأكملها.

٤- استنتاج ووصف أبرز التشوهات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة وتقديم توصيات حول سبل معالجة هذه التشوهات لدعم الاستقرار الاقتصادي.

فرضيات البحث:

١- يرتبط التطور الزمني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتغير ذي دلالة في الأهمية النسبية للقطاعات السلعية مقارنة بالقطاعات الخدمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١.

٢- يرتبط التغير في القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بحدوث تشوه هيكلي يتمثل في تضخم الوزن النسبي لقطاع الخدمات الحكومية على حساب القطاعات الإنتاجية.

٣- يرتبط الاختلاف بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ونموه الحقيقي بوجود تضخم ضمني مرتفع خلال فترة الدراسة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١، مستنداً إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، وقد تضمنت المنهجية استخدام أدوات إحصائية لتقييم التحول الهيكلي والتضخم. أولاً: تم تطبيق تحليل الأهمية الهيكلية بحساب الحصص النسبية الحقيقية لكل قطاع، لتتبع انتقال الثقل الاقتصادي من القطاعات السلعية إلى الخدمية. ثانياً: تمّ استخدام تحليل معدلات النمو لتقييم الأداء الحقيقي (بالأسعار الثابتة) والاسمي (بالأسعار الجارية)، مما كشف عن حجم الانهيار الكمي والنمو التضخمي. ثالثاً: تمثل الأداة الأبرز في اشتقاق وحساب مَكْمَشِ الناتج المحلي الإجمالي، والذي استخدم كمؤشر رئيس لقياس معدلات التضخم الكلي والفصل بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي، وبالتالي تقييم الأداء الفعلي للاقتصاد وتحديد مدى التشويه الذي أحدثه التضخم في الهيكل الاقتصادي.

الإطار النظري للبحث:

يُشكّل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) معياراً اقتصادياً واسع النطاق والأهمية، إذ يُعد جزءاً لا يتجزأ من الحسابات القومية للدولة، والتي تمثل حزمة شاملة من البيانات والإحصائيات التي تُثير درب صانعي السياسات الاقتصادية وتُعينهم على اتخاذ القرارات الحصيفة، وتسمح لهم بتحديد الحالة الاقتصادية بدقة، سواء كانت ركوداً أو تضخماً أو انكماشاً أو انتعاشاً. وبصفته مؤشراً اقتصادياً حيوياً، يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي في التحليل الاقتصادي العميق ووضع الخطط الإنمائية والسياسات الملائمة (زيني، ٢٠١٠، ص٤٤٧).

وفي جوهره، يمثل الناتج المحلي الإجمالي إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تُنتَج داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة (نوردهاوس ووليام دي، ٢٠٠٦، ص٤٥١)، أي هو المقدار الناتج عن تطبيق المقياس النقدي لتقييم كامل السلع والخدمات على اختلافها (طاقة، ٢٠٠٨، ص٢٤٥)، ويُعبّر عنه أيضاً بالقيمة النهائية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية القابلة للقياس النقدي (Hari, 2007, P45)، وقد عُرِّف كذلك بأنه مجموع القيم النهائية من السلع والخدمات كافة التي تمّ إنتاجها داخل البلد خلال مدة زمنية معينة (البصري والهادي، ٢٠٠٩، ص٩٥).

ويُعدّ هذا الناتج من أبرز المؤشرات التي تعكس تطور أي بلد من خلال أرقام إحصائية، إذ إن تحليل مكوناته يكشف عن مدى تقدم أو تخلف الاقتصاد الوطني، ويساعد في تحديد ومعالجة مواطن الخلل في البنية الاقتصادية (صقر، ١٩٩٣، ص٣٦). ويتميز الناتج المحلي الإجمالي بأنه يمثل مفهوماً جغرافياً، حيث يشمل إجمالي كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين داخل الرقعة الجغرافية للبلد بغض النظر عن جنسيتهم، بينما ينتقل هذا المفهوم ليصبح ناتجاً قومياً إجمالياً (GNP) إذا شمل قيم السلع والخدمات النهائية التي تتم خارج الأراضي الجغرافية من خلال سكان الدولة العاملين في الخارج (دعيس، ٢٠١٢، ص٢٩).

ويُعد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي مؤشرين أساسيين في قياس مستوى النشاط الاقتصادي واستخدام نسب التغير فيهما لقياس النمو الاقتصادي ورسم السياسات (العيسى وقطف، ٢٠٠٦، ص١٢٣).

ومن الضروري التمييز بينه في صورته الاسمية والحقيقية؛ فالناتج المحلي الإجمالي الإسمي يمثل إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية (الأسعار الجارية)، وهو لا يعكس التغير الحقيقي في الناتج لأنه يتأثر بتقلبات الأسعار والتضخم. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فيمثل إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس (الأسعار الثابتة)، ويُحسب باستبعاد التضخم (نوردهاوس ويليام دي، ٢٠٠٦، ص٧٧٧)، مما يجعله مؤشراً أفضل لقياس معدل النمو الاقتصادي لأنه يعكس الكميات الحقيقية المنتجة دون تأثير التغيرات في الأسعار (الحريري والجزائرلي، ٢٠١٢، ص١٠).

وفقاً لآلية الحسابات القومية يُقسم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى ثلاثة أنشطة رئيسية: الأنشطة السلعية، والأنشطة التوزيعية، والأنشطة الخدمية. وتشمل الأنشطة السلعية (Commodity Activities) القطاعات المعنية باستخراج الموارد وإنتاجها مثل الزراعة، والصيد والغابات، والصناعات الاستخراجية (التعدين والمقالع)، والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى البناء والتشييد، والكهرباء والماء والغاز. أما الأنشطة التوزيعية (Distribution Activities) فتضم قطاعات الخدمات المالية والتجارية والتخزين، مثل المؤسسات والبنوك والتأمين، والنقل والمواصلات والاتصالات والخزن، وتجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه. وتغطي الأنشطة الخدمية قطاعات كبرى تشمل المنظمات والهيئات غير الإقليمية، والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والمجتمعية، إلى جانب الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، والأنشطة العقارية والإيجارية والمشاريع التجارية (صيهود، ٢٠١٨، ص٥٤). وتُقسم هذه الأقسام الرئيسة إلى ثلاث مجموعات تبعاً لطبيعة مساهمة القطاع في الإنتاج: يشار إلى الإنتاج الأولي (Primary Production) بأنه يشمل كافة الأنشطة الإنتاجية التي تتضمن استخراج المصادر الطبيعية، كالزراعة والصيد والغابات والتعدين والمقالع. بينما يغطي الإنتاج الثانوي (Secondary Production) النشاطات التي تحول المواد الأولية إلى منتجات وسلع وسيطة أو نهائية الصنع، مثل الصناعة التحويلية والبناء. أما الإنتاج الثلاثي (Triple Production)، فيشير إلى نشاطات الإنتاج كافة التي تزود الخدمات، كالنقل والمواصلات، والخزن، وتجارة الجملة والمفرد، والبنوك، والتأمين، والفنادق (Soo, 2004, p1-3).

إنّ عملية التنمية والنمو الاقتصاديين تسيران جنباً إلى جنب مع التغيرات القائمة في الهيكل الاقتصادي الوطني، مما يوجب الاعتراف بأهمية العلاقات البينية بين أجزاء هذا الهيكل، ولدراسة وتحليل أي هيكل اقتصادي لا بد من معرفة مدى توازنه أو اختلاله من خلال الأخذ بالبُعد القطاعي المكوّن له (أحمد، ٢٠٢٠، ص٢٢٢).

ويُعد التغير الهيكلي الأساس والمحفز لعملية التنمية الاقتصادية، إذ ترتبط التغيرات الهيكلية ارتباطاً وثيقاً بعملية النمو والتنمية الاقتصاديتين من خلال عملية التنويع الاقتصادي. وتُعرّف عملية التنويع الاقتصادي بأنها تهدف إلى تقليل مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية، وتقليص دور القطاع الحكومي مع تعزيز إسهام ومشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (Hvidt, 2013, p15).

مما سبق، يرى الباحث أنّ القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي لا تكمن فقط في حجمه الإجمالي (النمو الكمّي)، بل في تكوينه الداخلي (الهيكل القطاعي)، فالاعتماد المفرط على قطاع إنتاجي واحد (مثل القطاع الأولي كاستخراج النفط) قد يخفي هشاشة بنيوية كامنة، حتى لو كان النمو الإسمي مرتفعاً؛ لذلك فإنّ استدامة التنمية تتطلب إحداث تحول هيكلي واضح، يتمثل في تعزيز مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الإنتاج الثانوي (الصناعات التحويلية) والإنتاج الثلاثي (الخدمات المعرفية). إن قياس الناتج المحلي الإجمالي

يجب أن يكون مصحوباً بتحليل لمؤشر التنويع الاقتصادي، لضمان أن النمو المتحقق هو نتاج لنسيج اقتصادي متكامل وأكثر مرونة، قادر على امتصاص الصدمات الخارجية، بدلاً من أن يكون مجرد أرقام تعكس التضخم أو تقلبات الأسواق العالمية للسلع الأولية.

النتائج والمناقشة:

أولاً: تحليل التحول الهيكلي الحقيقي في بنية الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في سورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١) بالأسعار الثابتة:

تكتسب عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أهميتها من كونها الأداة الأساسية لمعرفة مدى فاعلية ومساهمة كل قطاع اقتصادي في دفع عجلة النشاط الاقتصادي الكلي؛ فالبنية الاقتصادية لأي دولة تمثل نظاماً بنيوياً معقداً يتكون من مجموعة من العناصر القطاعية الرئيسة (سواء كانت إنتاجية كالصناعة والزراعة، أو خدمية كالنقل والمال)، حيث يُعد كل قطاع من هذه القطاعات ذا فاعلية ومسار خاص ضمن الدورة الاقتصادية، ويؤثر في مجمل النشاط الاقتصادي بنسبة مساهمته في الناتج الإجمالي.

تتسم هذه القطاعات أيضاً بوجود هيكل داخلي مستقل يتكون بدوره من عناصر فرعية، مما يخلق علاقة ترابطية تسلسلية (علاقة الجزء بالكل) بين المكونات الاقتصادية، كما يتيح تحليل الناتج المحلي الإجمالي تحديد وتوضيح معدلات نمو هذه القطاعات بالاعتماد على سلاسل زمنية تبيّن تطورها ومساهمتها النسبية بمرور الوقت.

الجدول (١) هيكل الناتج المحلي الإجمالي في سورية حسب القطاع خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	الزراعة، الغابات والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين والمحاجر	البناء والتشييد	تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح	خدمات النقل والتخزين والاتصالات	المال والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	الخدمات الحكومية	الهيئات التي لا تهدف للربح	المجموع
٢٠٠٠	٢٢٣٧٤٩	٢٧٢٥١٤	٢٨٨٩٨	١٣٤٤٥٣	١١٣٨٥١	٣٣١٢٧	٢١١٩٥	٧٦٣٩٢	٤٤٤	٩٠٤٦٢٣
٢٠٠١	٢٣٩٨٩٦	٢٧٥١٥٢	١٧٦٤٣	١٤٩٠٠٥	١٢١٥١٦	٣٣٦٢٠	٢٢٧٢٥	٧٨٨٦٧	٥١٥	٩٣٨٩٣٩
٢٠٠٢	٢٦١٠٠٨	٢٦٤٩٨٤	٣١٤٢٢	١٦٨٤٩٢	١٣٢٥٣١	٣٧٢٦٥	٢٧٢٣٤	٨٩٢٢٥	٥٦٥	١٠١٢٧٢٦
٢٠٠٣	٢٥٤٠٧٨	٢٤٨٩٠٥	٣٩٠٤٩	١٦٣٨٥٧	١٤٧٤١٩	٣٨٩١٣	٢٧٥٣٠	٩٨٣٨٧	٥٧١	١٠١٨٧٠٩
٢٠٠٤	٢٤٨٩٣٧	٢٩٨٢٠٧	٤٠٨٤٨	١٩٦٨٣١	١١٥٧٣٠	٤٢٤٤٤	٢٧٨٣٩	١١٧٦٥٨	٥٣٥	١٠٨٩٠٢٩
٢٠٠٥	٢٦٥٤٠٩	٢٨٠٥٨١	٤٦٤٣٣	٢٣٥٣٦١	١٢٥٥٠٢	٥١١٠١	٣٠٨٨٤	١٢٠٨٠٣	٦٣٩	١١٥٦٧١٣
٢٠٠٦	٢٩٣٧٥٦	٢٨٤٥٧٧	٥١٩٤٠	٢٢٤١٨٥	١٣٧٥٨٠	٥٨١٤٩	٣٥٤٥١	١٢٨٦٩٩	٧٤٦	١٢١٥٠٨٣
٢٠٠٧	٢٥٤٠١٣	٢٩٥٨٠٢	٥٢٣٤٣	٢٥١٧٧٠	١٥٣٣٧٧	٧٠٦٣٨	٣٩٤٧٧	١٦٥٨٣٦	٧٧٨	١٢٨٤٠٣٤
٢٠٠٨	٢٣٦٨٥٩	٣٠٣٥٧٢	٤٧٩٢١	٢٩٢٩٤٧	١٦٨٢٧٨	٧٣٦١٢	٥٠١٢٠	١٦٧٣٩١	٨١٦	١٣٤١٥١٦
٢٠٠٩	٢٦٦٣٢٢	٣١٣١٣٢	٤٩٨٥٧	٢٩٧١١٠	١٧٥٦٣٩	٧٥٩١٨	٥٤٢٨٦	١٨٧٦٧٦	٨٨٧	١٤٢٠٨٢٧
٢٠١٠	٢٤٠٣٥١	٣٥٥٠٤٢	٥٢٢٦٩	٢٩٩٤٠٦	١٩١٣٨٤	٨٠٥١٥	٥٨٩٨٩	٢١٥٦٥٨	٩٨١	١٤٩٤٥٩٥
٢٠١١	٢٨١٧٣٢	٣٠٧٥٠٨	٥٩٥٢٦	٣٤٧٢٨٤	١٨١٣٤٠	٨٣٩٩٧	٥٦٠٧٠	٢١٨٧٥٥	٩٧٩	١٥٣٧١٩١
٢٠١٢	٢٠٩٢٢٣	١٦٢٢٩٠	٣٣٦٢٤	٢١٦٦٨٥	١٧٨٤٦٧	٩٤١٦٤	٣٤٧٣١	٢٠٢٥٩٥	٥٣١	١١٣٢٣١٠
٢٠١٣	١٩٠٩٩٣	٥٠٢٧٣	٣٢٠٥٤	٩٥٢٨١	١٣٩٧٠٢	٨٢٣٨٦	٣٨٤١٧	٢٠٤٥٣٠	٨٧٦	٨٣٤٥١١
٢٠١٤	١٠٣٦٦٦	٦١٧٥٣	٢٨٨٩٥	٩١٢٢٤	١٣٤٠٣٥	٤١٩٩٠	٤٢٣٢٠	٢٤٣٤١٥	١١٧٢	٧٤٨٤٧١
٢٠١٥	١١١٧٠١	٧٢٩٥٧	١٦٧٧٣	١٠١٦٨٧	١٢١١٧٠	٢٤١٢٧	٤٣٧١٥	٢٢٣٢٤٤	١٨١٣	٧١٧١٨٧
٢٠١٦	١٠٩٥١٥	٦١٦٦٥	١٤٧٩٩	٩٣٩٢٣	١٢٣٢٥٧	١٧٩٢٠	٤٤٠٦٥	٢٠٤٠٠١	٢١٠١	٦٧١٢٤٦

٢٠١٧	١١٤٢٥٨	٧٦٦٠٢	١٧٢٠٤	١٠١٨٣٣	١٢٤٨١٥	١٤١٢٤	٣٢١٥٩	١٨٣٠٦٢	٢٣٣٤	٦٦٦٣٩١
٢٠١٨	٩٧٤٤٩	٨٨٠١١	١٨٥٧٧	١١١٨٢٥	١٢٩٣٢٤	١٢٥٧٤	٢٩٠٠٨	١٨٦٠٠٧	٢٩٠٠	٦٧٥٦٧٥
٢٠١٩	١٠٣٢٣٤	٨٣٩٤٢	١٧٢٥٨	١١٤٩٩٠	١٢٩٤٣٠	١٣٣٨٠	٢٥١٦١	١٩٣٨٧٦	٢٦٥١	٦٨٣٩٢٢
٢٠٢٠	١٠٦١٢٨	٧٧١٤٤	١٦٥٦١	١١٠١٦٥	١٣٧٢٦٨	١٢٧٢٩	٢٠٥٩٤	١٩٩٣٣١	٢٧٥٧	٦٨٢٦٧٧
٢٠٢١	٩٥٢٩٠	٦٥٨٤٢	١٤٧١٦	١١٣٦٩٦	١٦١١٤٤	١٢٨١٩	١٥٢٥٣	٢١٠٠٠٠	٢٧٨٧	٦٩١٥٤٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للفترة المدروسة.

يبين الجدول (١) بيانات مفصلة عن القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية بالأسعار الثابتة، للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢١، حيث يهدف التحليل المعتمد على الجدول إلى استقراء الأنماط والاتجاهات الحقيقية للاقتصاد السوري من خلال حساب الأهمية النسبية لمساهمة كل قطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتحديد القطاعات الأكثر هيمنة على البنية الاقتصادية من حيث الإنتاج الفعلي، وتحديد مدى التحول من قطاعات إنتاج السلع إلى قطاعات الخدمات على المدى الطويل، بالإضافة إلى حساب ومقارنة معدلات النمو السنوية الحقيقية لكل قطاع على حدة، مما يوفر رؤية دقيقة للأداء الفعلي للقطاعات الاقتصادية وقدرتها على تحقيق نمو مستدام قبل وخلال الأزمات.

أولاً: القطاع السلعي: ويشمل قطاعات: الزراعة والغابات والثروة الحيوانية، والصناعة والتعدين والمحاجر، والبناء والتشييد:

أ- قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية:

الجدول (٢) مساهمة قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٢٢٣٧٤٩	-	24.73
٢٠٠١	٢٣٩٨٩٦	7.22	25.55
٢٠٠٢	٢٦١٠٠٨	8.80	25.77
٢٠٠٣	٢٥٤٠٧٨	-2.66	24.94
٢٠٠٤	٢٤٨٩٣٧	-2.02	22.86
٢٠٠٥	٢٦٥٤٠٩	6.62	22.95
٢٠٠٦	٢٩٣٧٥٦	10.68	24.18
٢٠٠٧	٢٥٤٠١٣	-13.53	19.78
٢٠٠٨	٢٣٦٨٥٩	-6.75	17.66
٢٠٠٩	٢٦٦٣٢٢	12.44	18.74
٢٠١٠	٢٤٠٣٥١	-9.75	16.08
٢٠١١	٢٨١٧٣٢	17.22	18.33
٢٠١٢	٢٠٩٢٢٣	-25.74	18.48
٢٠١٣	١٩٠٩٩٣	-8.71	22.89
٢٠١٤	١٠٣٦٦٦	-45.72	13.85
٢٠١٥	١١١٧٠١	7.75	15.57
٢٠١٦	١٠٩٥١٥	-1.96	16.32
٢٠١٧	١١٤٢٥٨	4.33	17.15

٢٠١٨	٩٧٤٤٩	-14.71	14.42
٢٠١٩	١٠٣٢٣٤	5.94	15.09
٢٠٢٠	١٠٦١٢٨	2.80	15.55
٢٠٢١	٩٥٢٩٠	-10.21	13.78

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يبين الجدول (٢) أداء قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية في سورية على مدى عقدين، ويعكس مسار هذا القطاع تحولاً جذرياً من كونه داعماً رئيساً للاقتصاد إلى قطاع يعاني من تذبذب وانكماش حاد في قيمته الحقيقية.

المرحلة الأولى: الأداء المستقر (٢٠٠٠–٢٠١٠): خلال العقد الأول كان قطاع الزراعة يتميز بأهمية هيكلية عالية وتذبذب موسمي طبيعي، حيث تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بين ١٦,٠٨% كحد أدنى عام (٢٠١٠) و٢٥,٧٧% كحد أقصى عام (٢٠٠٢). وشهدت قيمة الناتج الحقيقي لهذا القطاع نمواً ملحوظاً في سنوات الوفرة (مثل ٢٠٠٦ بنمو ١٠,٦٨% و٢٠٠٩ بنمو ١٢,٤٤%)، وانخفضت في سنوات الجفاف أو الظروف المناخية الصعبة (مثل ٢٠٠٧ بانكماش ١٣,٥٣%). هذا التذبذب يعكس الطبيعة غير المستقرة للإنتاج الزراعي المرتبط بالظروف المناخية.

المرحلة الثانية: الانهيار الحاد والتآكل الهيكلي (٢٠١١–٢٠٢١): بدءاً من عام ٢٠١٢، دخل القطاع في مرحلة انهيار حاد في القيمة الحقيقية مدفوعاً بشكل أساسي بتداعيات الأوضاع بعد عام ٢٠١١، فقد شهد عام ٢٠١٤ أسوأ انكماش، حيث تراجعت القيمة الحقيقية للقطاع بنسبة ٤٥,٧٢% (أقل قيمة في السلسلة هي ١٠٣٦٦٦ مليون ليرة)، مما يعكس تدمير البنية التحتية، ونقص مستلزمات الإنتاج، ووقف الاستثمار، وصعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية. كما سجل عام ٢٠١٢ انكماشاً كبيراً بلغ ٢٥,٧٤%. أيضاً انخفضت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٢١ بنسبة ١٣,٧٨% (مقارنة بـ ٢٥,٧٧% في ٢٠٠٢). هذا التآكل الهيكلي يوضح تراجع الدور الحقيقي للزراعة كمحرك رئيسي للاقتصاد.

وعلى الرغم من تسجيل نمو اسمي أو طفيف في بعض السنوات (مثل ٢٠١٥ بنمو ٧,٧٥%)، إلا أنّ القيمة المطلقة للقطاع ظلت منخفضة جداً مقارنة بما قبل ٢٠١١، ولم تتمكن من تجاوز حاجز ١١٤ ألف مليون ليرة بعد عام ٢٠١١، مما يؤكد أن التعافي كان جزئياً وهشاً.

ب– قطاع الصناعة والتعدين والمحاجر:

الجدول (٣) مساهمة قطاع الصناعة والتعدين والمحاجر في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٢٧٢٥١٤	–	30.12
٢٠٠١	٢٧٥١٥٢	0.97	29.30
٢٠٠٢	٢٦٤٩٨٤	-3.70	26.17
٢٠٠٣	٢٤٨٩٠٥	-6.07	24.43
٢٠٠٤	٢٩٨٢٠٧	19.81	27.38
٢٠٠٥	٢٨٠٥٨١	-5.91	24.26

٢٠٠٦	٢٨٤٥٧٧	1.42	23.42
٢٠٠٧	٢٩٥٨٠٢	3.94	23.04
٢٠٠٨	٣٠٣٥٧٢	2.63	22.63
٢٠٠٩	٣١٣١٣٢	3.15	22.04
٢٠١٠	٣٥٥٠٤٢	13.38	23.76
٢٠١١	٣٠٧٥٠٨	-13.39	20.00
٢٠١٢	١٦٢٢٩٠	-47.22	14.33
٢٠١٣	٥٠٢٧٣	-69.02	6.02
٢٠١٤	٦١٧٥٣	22.84	8.25
٢٠١٥	٧٢٩٥٧	18.14	10.17
٢٠١٦	٦١٦٦٥	-15.48	9.19
٢٠١٧	٧٦٦٠٢	24.22	11.50
٢٠١٨	٨٨٠١١	14.89	13.03
٢٠١٩	٨٣٩٤٢	-4.62	12.27
٢٠٢٠	٧٧١٤٤	-8.10	11.30
٢٠٢١	٦٥٨٤٢	-14.65	9.52

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يُظهر الجدول (٣) المسار الحقيقي لقطاع الصناعة والتعدين والمحاجر في سورية، والذي يُعد مؤشراً على قدرة الاقتصاد على الإنتاج القائم على القيمة المضافة العالية، تكشف بيانات الجدول عن تحول من القطاع الأكبر والأكثر مساهمة إلى قطاع منكمش بشدة ومتآكل هيكلياً.

المرحلة الأولى: الريادة والهيمنة خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٠): كان قطاع الصناعة هو العمود الفقري للاقتصاد السوري خلال هذا العقد، حيث سجل أعلى نسبة مساهمة بين جميع القطاعات، متجاوزاً ٣٠% في عام ٢٠٠٠ (٣٠,١٢%). وعلى الرغم من بعض التذبذب في السنوات الأولى، شهد القطاع مرحلة نمو قوية في منتصف العقد، حيث حقق أعلى معدل نمو له في عام ٢٠٠٤ بنسبة ١٩,٨١%، مدفوعاً بالاستثمار والتحرير الاقتصادي الجزئي. وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى ذروتها في عام ٢٠١٠ (٣٥٥٠٤٢ مليون ليرة سورية)، محققاً نمواً مرتفعاً بلغ ١٣,٣٨%، ومحافظاً على مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (٢٣,٧٦%) على الرغم من التراجع الطفيف في نسبته الهيكلية مقارنة ببداية الألفية.

المرحلة الثانية الانهيار الهيكلي (٢٠١١–٢٠٢١): بدءاً من عام ٢٠١١، دخل القطاع في مرحلة انهيار إنتاجي كارثي بسبب الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن الصراع، مثل تدمير المعامل، ونزوح العمالة، ونقص مصادر الطاقة، وصعوبة الاستيراد والتصدير. سجل عام ٢٠١٣ أشد انكماش حقيقي في السلسلة الزمنية بنسبة ٦٩,٠٢%، لتهبط قيمة القطاع إلى ٥٠٢٧٣ مليون ليرة سورية، وهو ما يمثل أقل من سدس قيمته في عام الذروة ٢٠١٠. كما شهد عام ٢٠١٢ انكماشاً هائلاً بلغ ٤٧,٢٢%. نتيجة لهذا الانكماش، تراجعت المساهمة الهيكلية للقطاع بشكل حاد، مسجلة أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٣ (٦,٠٢%)، واستقرت في نهاية السلسلة (٢٠٢١) عند ٩,٥٢%. هذا التراجع يمثل تحولاً نوعياً في بنية الاقتصاد، حيث فقد القطاع ريادته لصالح قطاعات أخرى. وعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو عالية اسمياً في بعض السنوات التالية (مثل ٢٠١٤ بنمو ٢٢,٨٤% و٢٠١٧ بنمو ٢٤,٢٢%)، إلا أنّ هذه المعدلات كانت مضللة لأنها انطلقت من قاعدة إنتاجية منخفضة جداً

(قاع الانهيار). وبالتالي، لم تنجح القيمة الحقيقية للقطاع في تجاوز حاجز ٨٨ ألف مليون ليرة، وظلت تعاني من انكماش متكرر في السنوات الأخيرة (٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١) مؤكدة صعوبة استعادة القدرة الإنتاجية المفقودة.

ج- قطاع البناء والتشييد:

الجدول (٤) مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٢٨٨٩٨	-	3.19
٢٠٠١	١٧٦٤٣	-38.95	1.88
٢٠٠٢	٣١٤٢٢	78.10	3.10
٢٠٠٣	٣٩٠٤٩	24.27	3.83
٢٠٠٤	٤٠٨٤٨	4.61	3.75
٢٠٠٥	٤٦٤٣٣	13.67	4.01
٢٠٠٦	٥١٩٤٠	11.86	4.27
٢٠٠٧	٥٢٣٤٣	0.78	4.08
٢٠٠٨	٤٧٩٢١	-8.45	3.57
٢٠٠٩	٤٩٨٥٧	4.04	3.51
٢٠١٠	٥٢٢٦٩	4.84	3.50
٢٠١١	٥٩٥٢٦	13.88	3.87
٢٠١٢	٣٣٦٢٤	-43.51	2.97
٢٠١٣	٣٢٠٥٤	-4.67	3.84
٢٠١٤	٢٨٨٩٥	-9.86	3.86
٢٠١٥	١٦٧٧٣	-41.95	2.34
٢٠١٦	١٤٧٩٩	-11.77	2.20
٢٠١٧	١٧٢٠٤	16.25	2.58
٢٠١٨	١٨٥٧٧	7.98	2.75
٢٠١٩	١٧٢٥٨	-7.10	2.52
٢٠٢٠	١٦٥٦١	-4.04	2.43
٢٠٢١	١٤٧١٦	-11.14	2.13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يُظهر الجدول (٣) أنّ قطاع البناء والتشييد شهد مساراً شديد التقلب والهشاشة، حيث تأثر هذا القطاع بشكل مباشر بمستويات الاستثمار الحكومي والخاص ودرجة الأمن والاستقرار، ورغم أن مساهمته الهيكلية بقيت منخفضة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي (لا تتجاوز ٤,٢٧%)، فإن مؤشراته تعد نبضاً للنشاط الاقتصادي العام.

المرحلة الأولى: التوسع والتذبذب المرن (٢٠٠٠-٢٠١١): شهد القطاع في هذا العقد مرحلة توسع مطرد في القيمة الحقيقية، وإن كان النمو يتخلله تذبذب كبير يعكس حساسية القطاع لدورات الاستثمار؛ فبعد انكماش حاد في عام ٢٠٠١ (-٣٨,٩٥%)، حقق القطاع انتعاشاً استثنائياً في عام ٢٠٠٢ بنسبة نمو بلغت ٧٨,١٠%،

تلاه نمو قوي في عام ٢٠٠٣ (٢٤,٢٧%)، هذا التذبذب الحاد في بداية السلسلة الزمنية يشير إلى أن الإنفاق على المشاريع الكبرى يتأثر بتأخيرات أو دفوعات زمنية. وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى ذروتها في عام ٢٠١١ (٥٩٥٢٦ مليون ليرة سورية)، مسجلة نمواً بنسبة ١٣,٨٨%، مما يدل على استمرار النشاط العمراني والمشاريع التنموية حتى بداية عام ٢٠١١. في المقابل، سجلت المساهمة الهيكلية أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٦ (٤,٢٧%).

المرحلة الثانية: الانهيار الحقيقي وتوقف الحركة (٢٠١٢-٢٠٢١): بدأت مرحلة الانهيار الحقيقي في القطاع بعد عام ٢٠١١، حيث يعد البناء والتشييد من القطاعات الأكثر تضرراً بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة توقف الاستثمار، وارتفاع مخاطر التشييد، وتدمير البنية التحتية، ونقص المواد الخام الأساسية. سجل عام ٢٠١٢ انكماشاً حاداً بلغت نسبته ٤٣,٥١%، تبعها انكماشات أخرى كبيرة في السنوات التالية، أبرزها في عام ٢٠١٥ (-٤١,٩٥%). يعكس هذا الانكماش توقف شبه كامل لجميع الأنشطة الإنشائية الجديدة. وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٢١ (١٤٧١٦ مليون ليرة سورية). هذه القيمة تمثل أقل من ربع القيمة المسجلة في عام الذروة ٢٠١١، مما يدل على أن ما تبقى من نشاط في هذا القطاع هو في الغالب أعمال صيانة محدودة أو مشاريع ذات أولوية قصوى. انخفضت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، واستقرت في نهاية الفترة حول ٢,١٣% (٢٠٢١). وعلى الرغم من أن النسبة لم تنخفض إلى الصفر، إلا أن قيمتها المطلقة لا تعكس سوى جزء بسيط من قدرة القطاع الفعلية، وتظل بعيدة عن دوره كقطاع مولد فرص عمل وداعم للطلب على الصناعات الأخرى (مثل الحديد والأسمنت).

ثانياً: القطاع التوزيعي: ويشمل قطاعات: تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح، وخدمات النقل والتخزين والاتصالات:

أ- قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح:

الجدول (٥) مساهمة قطاع الجملة والتجزئة والإصلاح في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	١٣٤٤٥٣	-	14.86
٢٠٠١	١٤٩٠٠٥	10.82	15.87
٢٠٠٢	١٦٨٤٩٢	13.08	16.64
٢٠٠٣	١٦٣٨٥٧	-2.75	16.08
٢٠٠٤	١٩٦٨٣١	20.12	18.07
٢٠٠٥	٢٣٥٣٦١	19.58	20.35
٢٠٠٦	٢٢٤١٨٥	-4.75	18.45
٢٠٠٧	٢٥١٧٧٠	12.30	19.61
٢٠٠٨	٢٩٢٩٤٧	16.36	21.84
٢٠٠٩	٢٩٧١١٠	1.42	20.91
٢٠١٠	٢٩٩٤٠٦	0.77	20.03
٢٠١١	٣٤٧٢٨٤	15.99	22.59
٢٠١٢	٢١٦٦٨٥	-37.61	19.14
٢٠١٣	٩٥٢٨١	-56.03	11.42

٢٠١٤	٩١٢٢٤	-4.26	12.19
٢٠١٥	١٠١٦٨٧	11.47	14.18
٢٠١٦	٩٣٩٢٣	-7.64	13.99
٢٠١٧	١٠١٨٣٣	8.42	15.28
٢٠١٨	١١١٨٢٥	9.81	16.55
٢٠١٩	١١٤٩٩٠	2.83	16.81
٢٠٢٠	١١٠١٦٥	-4.20	16.14
٢٠٢١	١١٣٦٩٦	3.21	16.44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يُعتبر قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح مؤشراً حساساً على الطلب الكلي والاستهلاك الخاص وحركة السلع والخدمات في الاقتصاد، حيث يظهر الجدول (٥) تحول هذا القطاع من محرك نمو قوي إلى قطاع عانى من صدمة حادة، لكنه أظهر مرونة هيكلية نسبية في التعافي الجزئي بعد الانهيار.

المرحلة الأولى: النمو القوي والمساهمة المتزايدة (٢٠٠٠–٢٠١١): خلال هذا العقد، كان القطاع يتميز بنمو متصاعد، مما يشير إلى زيادة النشاط التجاري الداخلي والقدرة الشرائية. سجل القطاع معدلات نمو حقيقي عالية جداً، حيث بلغت الذروة في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٠,١٢%، وتبعها نمو مماثل تقريباً في ٢٠٠٥ (١٩,٥٨%)، مما يعكس نشاطاً تجارياً كبيراً وزيادة في المعروض السلعي. ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح، متجاوزة ٢٠% في معظم السنوات المتأخرة من هذه المرحلة، ووصلت إلى ذروة نسبية في عام ٢٠١١ (٢٢,٥٩%). هذا يشير إلى أن النشاط التجاري كان يكتسب أهمية هيكلية متزايدة في الاقتصاد. بلغت القيمة الحقيقية للقطاع أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام ٢٠١١ (٣٤٧٢٨٤ مليون ليرة سورية)، محققاً نمواً قوياً بنسبة ١٥,٩٩% على الرغم من بداية الاضطرابات، مما قد يعكس زيادة في الطلب التخزيني أو المضاربي على السلع قبل تفاقم الأوضاع.

المرحلة الثانية: الصدمة الحادة والمرونة الهيكلية (٢٠١٢–٢٠٢١): تعرض القطاع لصدمة عنيفة بدءاً من عام ٢٠١٢، لكنه أظهر تراجعاً هيكلياً أقل حدة مقارنة بقطاعي الصناعة والبناء. سجل القطاع انكماشين حقيقيين كبيرين ومتتاليين: ٣٧,٦١% في ٢٠١٢، و٥٦,٠٣% في ٢٠١٣. هذا الانكماش الحاد يعكس تدهور حركة الاستيراد والتصدير، وتوقف سلاسل الإمداد، وتقلص القدرة الشرائية للسكان، وتضرر الأسواق ومراكز التوزيع. وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٤ (٩١٢٢٤ مليون ليرة سورية)، وهي تمثل حوالي ربع قيمتها في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من الانهيار الحقيقي، فإن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض إلى مستويات متدنية جداً (أدنى نسبة كانت ١١,٤٢% في ٢٠١٣). بل الأهم، أنه أظهر مرونة في المساهمة الهيكلية حيث ارتفعت النسبة تدريجياً لتصل إلى ١٦,٤٤% في ٢٠٢١، هذا يشير إلى أن الخدمات التجارية، كونها أقل اعتماداً على الأصول الثابتة مقارنة بالصناعة، يمكن أن تعود للنشاط بسرعة أكبر لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، حتى وإن كان حجمها الحقيقي أقل بكثير.

ب– قطاع خدمات النقل والتخزين والاتصالات:

الجدول (٦) مساهمة قطاع خدمات النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %

٢٠٠٠	١١٣٨٥١	–	12.59
٢٠٠١	١٢١٥١٦	6.73	12.94
٢٠٠٢	١٣٢٥٣١	9.06	13.09
٢٠٠٣	١٤٧٤١٩	11.23	14.47
٢٠٠٤	١١٥٧٣٠	-21.50	10.63
٢٠٠٥	١٢٥٥٠٢	8.44	10.85
٢٠٠٦	١٣٧٥٨٠	9.62	11.32
٢٠٠٧	١٥٣٣٧٧	11.48	11.94
٢٠٠٨	١٦٨٢٧٨	9.72	12.54
٢٠٠٩	١٧٥٦٣٩	4.37	12.36
٢٠١٠	١٩١٣٨٤	8.96	12.81
٢٠١١	١٨١٣٤٠	-5.25	11.80
٢٠١٢	١٧٨٤٦٧	-1.58	15.76
٢٠١٣	١٣٩٧٠٢	-21.72	16.74
٢٠١٤	١٣٤٠٣٥	-4.06	17.91
٢٠١٥	١٢١١٧٠	-9.60	16.90
٢٠١٦	١٢٣٢٥٧	1.72	18.36
٢٠١٧	١٢٤٨١٥	1.26	18.73
٢٠١٨	١٢٩٣٢٤	3.61	19.14
٢٠١٩	١٢٩٤٣٠	0.08	18.92
٢٠٢٠	١٣٧٢٦٨	6.06	20.11
٢٠٢١	١٦١١٤٤	17.39	23.30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يُعد قطاع خدمات النقل والتخزين والاتصالات عنصراً حيوياً لدعم حركة السلع ورؤوس الأموال والمعلومات، وهو مؤشر على كفاءة البنية التحتية والربط الاقتصادي، حيث يُظهر الجدول (٦) مساراً مثيراً للاهتمام لهذا القطاع، حيث تراجعت قيمته الحقيقية بعد عام ٢٠١١، لكن مساهمته الهيكلية ارتفعت بشكل غير متوقع، مما جعله القطاع الأكبر نسبياً في نهاية السلسلة.

المرحلة الأولى: النمو القوي وصولاً إلى الذروة (٢٠٠٠–٢٠١٠): شهد القطاع في هذا العقد توسعاً ملحوظاً، مدفوعاً بتحسن خدمات الاتصالات والنقل. سجل القطاع نمواً حقيقياً إيجابياً في غالبية السنوات، مع معدلات نمو تجاوزت ١١% في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. كان الاستثناء الأبرز هو عام ٢٠٠٤ الذي شهد انكماشاً حاداً بنسبة ٢١,٥٠%، ربما نتيجة لتقلبات في التجارة الخارجية أو إيقاف مشاريع كبرى في النقل أو الاتصالات (تمت استعادة النمو بقوة في الأعوام التالية). وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٠ (١٩١٣٨٤ مليون ليرة سورية)، محققاً نمواً بنسبة ٨,٩٦%، مما يدل على أن هذا القطاع كان يتمتع بزخم قوي في نهاية العقد الأول.

المرحلة الثانية: الصدمة واكتساب الثقل الهيكلي (٢٠١١–٢٠٢١): على الرغم من التراجع الأولي في القيمة الحقيقية بعد عام ٢٠١١، أظهر القطاع سمة فريدة وهي اكتساب ثقل هيكلي على حساب القطاعات الإنتاجية المنهارة (كالصناعة والزراعة). تعرض القطاع لانكماش حاد في عام ٢٠١٣ بنسبة ٢١,٧٢% نتيجة

تضرر البنية التحتية للطرق والاتصالات، وقيود الحركة. مع ذلك، كانت حدة الانكماش أقل بكثير من قطاعي الصناعة والبناء. الأهم من ذلك، أنه بحلول عام ٢٠٢١، حقق القطاع انتعاشاً كبيراً بنسبة ١٧,٣٩%، ليعود إلى قيمة ١٦١١٤٤ مليون ليرة، مقترباً من مستواه قبل عام ٢٠١٠، مما يعكس أهمية خدمات الاتصالات واستعادة بعض خطوط النقل الضرورية. النقطة الأكثر دلالة هي الارتفاع الكبير في المساهمة الهيكلية للقطاع؛ فبعد أن كانت مساهمته حوالي ١٢,٨% في عام ٢٠١٠، ارتفعت النسبة بشكل مطرد لتصل إلى ٢٣,٣٠% في عام ٢٠٢١، هذا الارتفاع لا يعكس نمواً حقيقياً ضخماً بقدر ما يعكس انهيار القطاعات الأخرى، مما جعل قطاع النقل والاتصالات القطاع الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السلسلة الزمنية.

ثالثاً: القطاع الخدمي: ويشمل قطاعات: المال والتأمين والعقارات، وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية، والخدمات الحكومية، والهيئات التي لا تهدف إلى الربح:

أ- قطاع المال والتأمين والعقارات:

الجدول (٧) مساهمة قطاع المال والتأمين والعقارات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٣٣١٢٧	-	3.66
٢٠٠١	٣٣٦٢٠	1.49	3.58
٢٠٠٢	٣٧٢٦٥	10.84	3.68
٢٠٠٣	٣٨٩١٣	4.42	3.82
٢٠٠٤	٤٢٤٤٤	9.07	3.90
٢٠٠٥	٥١١٠١	20.40	4.42
٢٠٠٦	٥٨١٤٩	13.79	4.79
٢٠٠٧	٧٠٦٣٨	21.48	5.50
٢٠٠٨	٧٣٦١٢	4.21	5.49
٢٠٠٩	٧٥٩١٨	3.13	5.34
٢٠١٠	٨٠٥١٥	6.06	5.39
٢٠١١	٨٣٩٩٧	4.32	5.46
٢٠١٢	٩٤١٦٤	12.10	8.32
٢٠١٣	٨٢٣٨٦	-12.51	9.87
٢٠١٤	٤١٩٩٠	-49.03	5.61
٢٠١٥	٢٤١٢٧	-42.54	3.36
٢٠١٦	١٧٩٢٠	-25.73	2.67
٢٠١٧	١٤١٢٤	-21.18	2.12
٢٠١٨	١٢٥٧٤	-10.97	1.86
٢٠١٩	١٣٣٨٠	6.41	1.96
٢٠٢٠	١٢٧٢٩	-4.87	1.86
٢٠٢١	١٢٨١٩	0.71	1.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يُعد قطاع المال والتأمين والعقارات مؤشراً على مستوى الثقة في البيئة الاقتصادية وقدرة المؤسسات المالية على تقديم التمويل للمشاريع، بالإضافة إلى نشاط السوق العقاري. يظهر الجدول مساراً دراماتيكياً لهذا القطاع، حيث انتقل من فترة ازدهار وتمويل قبل عام ٢٠١١ إلى مرحلة انكماش وتآكل حقيقي كاد يمحو قيمته الحقيقية.

المرحلة الأولى: النمو القوي وازدهار التمويل (٢٠٠٠–٢٠١١): شهد هذا القطاع نمواً حقيقياً لافتاً ومستمراً، مما يعكس تحسناً في الخدمات المالية والتأمينية، وازدهاراً في الاستثمار العقاري الذي يمثل جزءاً كبيراً من هذا القطاع. سجل القطاع معدلات نمو حقيقي قوية في سنوات عديدة، أبرزها عام ٢٠٠٧ (٢١,٤٨%) وعام ٢٠٠٥ (٢٠,٤٠%)، مما يدل على تحرير جزئي للقطاع المصرفي وزيادة نشاط سوق الإسكان والتأمين. وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢ (٩٤١٦٤ مليون ليرة سورية)، محققاً نمواً بنسبة ١٢,١٠%. ومن اللافت أنّ هذا النمو استمر في بداية عام ٢٠١٢، ربما بسبب زيادة في النشاط العقاري من مناطق عدم الاستقرار أو تدفق الأموال إلى قطاع العقار الآمن نسبياً في تلك الفترة. كانت مساهمة القطاع الهيكلية مستقرة نسبياً وتتراوح بين ٣,٥٨% و٥,٥٠%، مما يدل على أهميته المتزايدة كموفر للتمويل والخدمات المالية.

المرحلة الثانية: الانهيار الحقيقي وتوقف الثقة (٢٠١٣–٢٠٢١): بدأت مرحلة الانهيار الحقيقي للقطاع بعد عام ٢٠١٢، حيث يعد هذا القطاع من أكثر القطاعات تضرراً بتوقف الثقة وغياب الاستقرار الاقتصادي والقانوني.

شهد القطاع انكماشات متتالية وكبيرة، أبرزها في عام ٢٠١٤ بنسبة ٤٩,٠٣%، وتبعها انكماشات حادة في ٢٠١٥ (–٤٢,٥٤%) و٢٠١٦ (–٢٥,٧٣%). يعكس هذا التراجع الشديد توقف الإقراض المصرفي الحقيقي، وهروب رؤوس الأموال، وتوقف النشاط التأميني، وجمود السوق العقاري نتيجة ارتفاع المخاطر. هبطت القيمة الحقيقية للقطاع بشكل كبير، لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٨ (١٢٥٧٤ مليون ليرة سورية)، وهي تمثل أقل من سدس قيمتها في عام الذروة ٢٠١٢، هذا التآكل يكشف عن اختفاء شبه كامل للخدمات المالية الحقيقية. انخفضت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد ومستمر بعد ٢٠١٣، لتستقر عند حوالي ١,٨٥% في عام ٢٠٢١. هذا الانخفاض يعكس تراجع دوره كداعم مالي رئيسي، حيث لم يتمكن من استعادة وزنه الهيكلي.

ب– قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية:

الجدول (٨) مساهمة قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٢١١٩٥	–	2.34
٢٠٠١	٢٢٧٢٥	7.22	2.42
٢٠٠٢	٢٧٢٣٤	19.84	2.69
٢٠٠٣	٢٧٥٣٠	1.09	2.70
٢٠٠٤	٢٧٨٣٩	1.12	2.56
٢٠٠٥	٣٠٨٨٤	10.94	2.67
٢٠٠٦	٣٥٤٥١	14.79	2.92
٢٠٠٧	٣٩٤٧٧	11.36	3.07
٢٠٠٨	٥٠١٢٠	26.96	3.74

٢٠٠٩	٥٤٢٨٦	8.31	3.82
٢٠١٠	٥٨٩٨٩	8.66	3.95
٢٠١١	٥٦٠٧٠	-4.95	3.65
٢٠١٢	٣٤٧٣١	-38.06	3.07
٢٠١٣	٣٨٤١٧	10.61	4.60
٢٠١٤	٤٢٣٢٠	10.16	5.65
٢٠١٥	٤٣٧١٥	3.30	6.10
٢٠١٦	٤٤٠٦٥	0.80	6.56
٢٠١٧	٣٢١٥٩	-27.02	4.83
٢٠١٨	٢٩٠٠٨	-9.80	4.29
٢٠١٩	٢٥١٦١	-13.26	3.68
٢٠٢٠	٢٠٥٩٤	-18.15	3.02
٢٠٢١	١٥٢٥٣	-25.93	2.21

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يشمل قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية الأنشطة المتعلقة بالتعليم الخاص، والصحة الخاصة، والخدمات الترفيهية، والفنون، والخدمات المنزلية الأخرى، يعكس أداء هذا القطاع مدى جودة الحياة والإنفاق الاستهلاكي الكمالي للمواطنين، يُظهر الجدول (٨) مسار نمو قوي تبعه انهيار حاد في القيمة الحقيقية، مع تذبذب في مساهمته الهيكلية.

المرحلة الأولى: النمو القوي والاستهلاك (٢٠٠٠–٢٠١٠): خلال العقد الأول، شهد القطاع نمواً مستداماً ولافتاً، مما يدل على تحسن نسبي في مستوى المعيشة وزيادة الإنفاق على الخدمات غير الأساسية. سجل القطاع معدلات نمو حقيقي عالية في معظم السنوات، وبلغت ذروة النمو في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٦,٩٦%، مما يعكس زيادة في الطلب على الخدمات الخاصة (التعليم، الصحة، الترفيه) نتيجة لزيادة الدخل المتاح. وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٠ (٥٨٩٨٩ مليون ليرة سورية)، مما يؤكد أن الاستهلاك الترفيهي والخدمي الخاص كان في أوجه قبل الأزمة مباشرة. كانت مساهمة القطاع الهيكلية تتزايد باطراد، ووصلت إلى أعلى مستوياتها في هذه المرحلة عام ٢٠١٠ (٣,٩٥%).

المرحلة الثانية: الانكماش الشديد والتدهور (٢٠١١–٢٠٢١): بدأت مرحلة التدهور في هذا القطاع مبكراً، حيث يعد من أول القطاعات التي تتأثر بانخفاض القدرة الشرائية ونزوح السكان والاضطرابات. سجل القطاع انكماشاً كبيراً في عام ٢٠١٢ بنسبة ٣٨,٠٦%، مما يدل على أن الأسر قللت فوراً من إنفاقها على الخدمات غير الضرورية مثل الترفيه والسفر والخدمات الشخصية. من الملاحظ أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مؤقتاً لتصل إلى أعلى نسبة لها في السلسلة عام ٢٠١٦ (٦,٥٦%). هذا الارتفاع ليس دليلاً على ازدهار حقيقي، ولكنه يعكس انهيار القطاعات الإنتاجية العملاقة (الصناعة والزراعة)؛ فبالرغم من تراجع قيمة هذا القطاع، بقي أقل تأثراً من غيره لفترة، مما زاد من وزنه النسبي في الاقتصاد المتآكل. عادت القيمة الحقيقية للقطاع لتسجل سلسلة من الانكماشات القوية في السنوات الأخيرة، حيث سجل عام ٢٠٢١ انكماشاً حاداً بنسبة ٢٥,٩٣%، ليصبح عند قيمة ١٥٢٥٣ مليون ليرة، وهي أقل من ثلث قيمته في عام ٢٠١٠.

ج– قطاع الخدمات الحكومية:

الجدول (٩) مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٧٦٣٩٢	-	8.44
٢٠٠١	٧٨٨٦٧	3.24	8.40
٢٠٠٢	٨٩٢٢٥	13.13	8.81
٢٠٠٣	٩٨٣٨٧	10.27	9.66
٢٠٠٤	١١٧٦٥٨	19.59	10.80
٢٠٠٥	١٢٠٨٠٣	2.67	10.44
٢٠٠٦	١٢٨٦٩٩	6.54	10.59
٢٠٠٧	١٦٥٨٣٦	28.86	12.92
٢٠٠٨	١٦٧٣٩١	0.94	12.48
٢٠٠٩	١٨٧٦٧٦	12.12	13.21
٢٠١٠	٢١٥٦٥٨	14.91	14.43
٢٠١١	٢١٨٧٥٥	1.44	14.23
٢٠١٢	٢٠٢٥٩٥	-7.39	17.89
٢٠١٣	٢٠٤٥٣٠	0.96	24.51
٢٠١٤	٢٤٣٤١٥	19.01	32.52
٢٠١٥	٢٢٣٢٤٤	-8.29	31.13
٢٠١٦	٢٠٤٠٠١	-8.62	30.39
٢٠١٧	١٨٣٠٦٢	-10.26	27.47
٢٠١٨	١٨٦٠٠٧	1.61	27.53
٢٠١٩	١٩٣٨٧٦	4.23	28.35
٢٠٢٠	١٩٩٣٣١	2.81	29.20
٢٠٢١	٢١٠٠٠٠	5.35	30.37

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يمثل قطاع الخدمات الحكومية (التي تشمل الدفاع، الأمن الداخلي، والإدارة العامة، والخدمات الحكومية المجانية كجزء من الصحة والتعليم) الإنفاق الحقيقي للدولة، حيث يُظهر الجدول (٩) مساراً فريداً لهذا القطاع، حيث تراجعت قيمته الحقيقية بعد ٢٠١١، ولكنه حقق قفزة هائلة ومستمرة في مساهمته الهيكلية ليصبح القطاع الأكبر على الإطلاق في الاقتصاد السوري المتضرر.

المرحلة الأولى: النمو القوي والمساهمة المتصاعدة (٢٠٠٠-٢٠١١): خلال هذا العقد، شهدت الخدمات الحكومية توسعاً ملحوظاً في القيمة الحقيقية، مما يعكس زيادة في الإنفاق الحكومي على الإدارة والخدمات العامة. سجل القطاع معدلات نمو حقيقي عالية، أبرزها في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٨,٨٦% وعام ٢٠٠٤ بنسبة ١٩,٥٩%، مما يدل على توسع الجهاز الحكومي أو زيادة الإنفاق الدفاعي والأمني في تلك السنوات. وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١١ (٢١٨٧٥٥ مليون ليرة سورية)، محققاً نمواً طفيفاً بنسبة ١,٤٤%. استقرت مساهمته الهيكلية عند حوالي ١٤,٢٣%.

المرحلة الثانية: الثبات النسبي للقيمة والهيمنة الهيكلية (٢٠١٢-٢٠٢١): تُظهر هذه المرحلة تحولاً جذرياً في الوزن النسبي للقطاع، حيث أصبح الثقل الأكبر في الاقتصاد، على الرغم من أن قيمته الحقيقية لم تستعد ذروتها.

على عكس القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى التي انهارت، حافظت الخدمات الحكومية على قيمة حقيقية ثابتة نسبياً بعد الانكماش الأولي في عام ٢٠١٢ (-٧,٣٩%). هذا الثبات يعكس استمرارية دفع أجور الموظفين العموميين وإدامة عمل المؤسسات الحكومية الأساسية، لا سيما الأمنية منها، مما منع الانهيار التام لقيمة القطاع.

النقطة الأكثر دلالة هي القفزة الهائلة والمستمرة في المساهمة الهيكلية للقطاع، حيث ارتفعت النسبة من ١٤,٢٣% في ٢٠١١ إلى ٣٢,٥٢% في عام ٢٠١٤، واستقرت عند حوالي ٣٠,٣٧% في ٢٠٢١. هذه الهيمنة الهيكلية لا تعني أن الخدمات الحكومية ازدهرت بشكل حقيقي، بل تعكس تفكك وانهيار القيمة الحقيقية للقطاعات الخاصة الأخرى (الصناعة، البناء، الزراعة). إن تجاوز مساهمة القطاع ٣٠% يعني أن ما يقرب من ثلث الناتج الحقيقي أصبح يأتي من الإنفاق العام (الذي يقاس بالأجور والمرتبات)، وهذا يمثل تضخماً قسرياً لدور الدولة في بنية الاقتصاد، ويشير إلى تدهور عميق في القاعدة الإنتاجية الخاصة.

د- قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح:

الجدول (١٠) مساهمة قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١ (سنة الأساس ٢٠٠٠/القيمة مليون ليرة سورية)

العام	القيمة (مليون ليرة سورية)	نسبة التغير السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٤٤٤	-	0.05
٢٠٠١	٥١٥	15.99	0.05
٢٠٠٢	٥٦٥	9.71	0.06
٢٠٠٣	٥٧١	1.06	0.06
٢٠٠٤	٥٣٥	-6.30	0.05
٢٠٠٥	٦٣٩	19.44	0.06
٢٠٠٦	٧٤٦	16.74	0.06
٢٠٠٧	٧٧٨	4.29	0.06
٢٠٠٨	٨١٦	4.88	0.06
٢٠٠٩	٨٨٧	8.70	0.06
٢٠١٠	٩٨١	10.60	0.07
٢٠١١	٩٧٩	-0.20	0.06
٢٠١٢	٥٣١	-45.76	0.05
٢٠١٣	٨٧٦	64.97	0.10
٢٠١٤	١١٧٢	33.79	0.16
٢٠١٥	١٨١٣	54.69	0.25
٢٠١٦	٢١٠١	15.89	0.31
٢٠١٧	٢٣٣٤	11.09	0.35
٢٠١٨	٢٩٠٠	24.25	0.43

٢٠١٩	٢٦٥١	-8.59	0.39
٢٠٢٠	٢٧٥٧	4.00	0.40
٢٠٢١	٢٧٨٧	1.09	0.40

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يشمل قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح المؤسسات الخاصة التي تقدم خدمات مجانية أو شبه مجانية للأسر، مثل الجمعيات الخيرية، النقابات، والمنظمات غير الحكومية، حيث يعكس أداء هذا القطاع بشكل مباشر دور المجتمع المدني والعمل الإغاثي والتنموي. يوضح الجدول (١٠) مساراً فريداً حيث كانت مساهمته هامشية قبل عام ٢٠١١، ثم شهدت نمواً هائلاً ومفاجئاً في القيمة الحقيقية والمساهمة الهيكلية بعد عام ٢٠١٢.

المرحلة الأولى: المساهمة الهامشية (٢٠٠٠–٢٠١١): خلال العقد الأول، كان دور هذا القطاع هيكلياً ضئيلاً جداً في الناتج المحلي الإجمالي. سجل القطاع نمواً حقيقياً مستداماً ولكنه محدود، حيث زادت قيمته من ٤٤٤ مليون ليرة في ٢٠٠٠ إلى ٩٧٩ مليون ليرة في ٢٠١١. هذا يعكس نمواً طبيعياً في أنشطة المجتمع المدني المحدودة في تلك الفترة. بقيت مساهمته هامشية للغاية، وتراوحت حول ٠,٠٥% إلى ٠,٠٧%، مما يدل على أن الخدمات الخيرية والإغاثية لم تكن تشكل وزناً يذكر في بنية الاقتصاد الكلي.

المرحلة الثانية: الانفجار الهيكلي والنمو الإغاثي (٢٠١٢–٢٠٢١): بدءاً من عام ٢٠١٢، شهد القطاع تحولاً جذرياً في أهميته، حيث تضخمت قيمته ومساهمته الهيكلية بشكل كبير ومفاجئ. بعد انكماش أولي حاد في عام ٢٠١٢ (-٤٥,٧٦%)، بدأ القطاع مرحلة نمو استثنائية، حيث سجل نمواً سنوياً تجاوز ٣٠% في الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، حيث بلغ نمو عام ٢٠١٥ نسبة ٥٤,٦٩%. وصلت القيمة الحقيقية للقطاع إلى ٢٧٨٧ مليون ليرة سورية في ٢٠٢١، أي ستة أضعاف قيمته في عام ٢٠٠٠، هذا النمو الحقيقي الهائل لا يعكس ازدهاراً تنموياً داخلياً، بل يشير بشكل واضح إلى تدفق هائل للمساعدات الإغاثية والإنسانية التي يتم تنفيذها من قبل المنظمات غير الربحية المحلية والدولية (NPISHs) لمواجهة الأزمة الإنسانية والاحتياجات الأساسية للسكان.

انعكس النمو في القيمة على المساهمة الهيكلية، حيث قفزت من ٠,٠٦% في ٢٠١١ إلى ٠,٤٣% في ٢٠١٨، واستقرت عند ٠,٤٠% في ٢٠٢١. بالرغم من أن هذه النسبة قد تبدو صغيرة مقارنة بالقطاعات الكبرى، إلا أنّ النمو النسبي لمساهمتها هو الأكبر في جميع القطاعات المبحوثة، مما يسلط الضوء على تزايد دور العمل الإغاثي في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: قياس وتحليل معدلات التضخم الكلي في الاقتصاد الوطني باستخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية ٢٠٠٠–٢٠٢١:

إنَّ تقييم الأداء الاقتصادي الفعلي لأي دولة يتطلب تجاوز النظر إلى القيم الاسمية المتضخمة، والتركيز بدلاً من ذلك على النمو الحقيقي في حجم الإنتاج. لذا، يُعد مَكْمَشُ الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) الأداة التحليلية الأكثر شمولاً لتحقيق هذا الهدف، حيث يعمل على فصل أثر التضخم الكلي عن النمو الاقتصادي. يُتيح حساب المَكْمَش تحويل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ناتج محلي إجمالي حقيقي، مما يوفر مقياساً دقيقاً وموثوقاً لمعدلات التضخم ومسار النمو الكمي على المدى الطويل.

الجدول (١١) الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، بالأسعار الجارية) في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢١ (مليون ليرة سورية)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	

	القيمة	نسبة التغير السنوي%	القيمة	نسبة التغير السنوي%	مكمش الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٩٠٤٦٢٣	–	٩٠٤٦٢٣	–	100
٢٠٠١	٩٦٦٣٨٣	6.83	٩٣٨٩٣٩	3.79	102.92
٢٠٠٢	١٠٢٢٣٠٤	5.79	١٠١٢٧٢٦	7.86	100.95
٢٠٠٣	١٠٧٤١٦٣	5.07	١٠١٨٧٠٩	0.59	105.44
٢٠٠٤	١٢٦٦٨٩٠	17.94	١٠٨٩٠٢٩	6.90	116.33
٢٠٠٥	١٥٠٦٤٣٨	18.91	١١٥٦٧١٣	6.22	130.23
٢٠٠٦	١٧٢٦٤٠٤	14.60	١٢١٥٠٨٣	5.05	142.08
٢٠٠٧	٢٠٢٠٨٣٨	17.05	١٢٨٤٠٣٤	5.67	157.38
٢٠٠٨	٢٤٤٨٠٦٠	21.14	١٣٤١٥١٦	4.48	182.48
٢٠٠٩	٢٥٢٠٧٠٥	2.97	١٤٢٠٨٢٧	5.91	177.41
٢٠١٠	٢٨٣٤٥١٧	12.45	١٤٩٤٥٩٥	5.19	189.65
٢٠١١	٣٢٥٢٧٢٠	14.75	١٥٣٧١٩١	2.85	211.60
٢٠١٢	٣٠٢٤٨٤٢	-7.01	١١٣٢٣١٠	-26.34	267.14
٢٠١٣	٢٩٣٧٥٦١	-2.89	٨٣٤٥١١	-26.30	352.01
٢٠١٤	٣٥٦٢٦٢٣	21.28	٧٤٨٤٧١	-10.31	475.99
٢٠١٥	٤٥٢٤٩١١	27.01	٧١٧١٨٧	-4.18	630.92
٢٠١٦	٥٦٩٦٩٩٩	25.90	٦٧١٢٤٦	-6.41	848.72
٢٠١٧	٨٣٤٨١٣٩	46.54	٦٦٦٣٩١	-0.72	1252.74
٢٠١٨	٩٥٨٠٧٢٧	14.76	٦٧٥٦٧٥	1.39	1417.95
٢٠١٩	١١٦٢٠٨٦٤	21.29	٦٨٣٩٢٢	1.22	1699.15
٢٠٢٠	١٧٢٩١٢٠٦	48.79	٦٨٢٦٧٧	-0.18	2532.85
٢٠٢١	٢٥٩٧٠٦٦٢	50.20	٦٩١٥٤٧	1.30	3755.44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للفترة المدروسة.

يبين الجدول (١١) المسار الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة (سنة الأساس ٢٠٠٠)، ويُظهر بوضوح وجود فجوة متزايدة وكبيرة بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي بعد عام ٢٠١١، ودفعت معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يمكن تقسيم الفترة الزمنية إلى ثلاثة مراحل:

١- مرحلة النمو الحقيقي المستدام (٢٠٠٠-٢٠١٠): شهد الاقتصاد خلال هذه الفترة نمواً صحياً ومستداماً في الناتج الحقيقي (المقاس بالأسعار الثابتة)، مصحوباً بمعدلات تضخم تحت السيطرة نسبياً. كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إيجابية وثابتة تقريباً، حيث تراوحت بين ٠,٥٩% عام (٢٠٠٣) و٧,٨٦% عام (٢٠٠٢)، ووصلت القيمة الحقيقية للناتج إلى ذروتها في عام ٢٠١١ (١٥٣٧١٩١ مليون ليرة)، مما يعكس استمرار الإنتاج حتى بداية عام ٢٠١١. ارتفع مَكْمَش الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٠ عام ٢٠٠٠ إلى ٢١١,٦٠ عام ٢٠١١، هذا يعني أن الأسعار الإجمالية تضاعفت تقريباً خلال هذه الفترة، وهو معدل تضخم يمكن اعتباره طبيعياً نسبياً لاقتصاد نامٍ.

٢- مرحلة الانهيار الحقيقي والتضخم المرتفع (٢٠١٢-٢٠١٦): تُعد هذه المرحلة الأكثر قسوة، حيث انهار الإنتاج الفعلي تزامناً مع ارتفاع تضخمي متسارع. سجلت الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ أسوأ انكماش اقتصادي

حقيقي خلال الفترة المدروسة، حيث انخفض الناتج الثابت بنسبة -٢٦,٣٤% و -٢٦,٣٠% على التوالي، هذا الانكماش الحاد يمثل تدميراً لأكثر من نصف حجم الإنتاج الحقيقي الذي تحقق في عام ٢٠١١، وتوقفاً شبه تام للنشاط الاقتصادي في قطاعات رئيسة، واستمر التراجع حتى عام ٢٠١٦. على الرغم من الانهيار الحقيقي، ارتفعت الأسعار بشكل متسارع، حيث ارتفع المكمش من ٢١١,٦٠ في ٢٠١١ إلى ٨٤٨,٧٢ في ٢٠١٦، مما يدل على أن الضغوط النقدية، ونقص الإمدادات، وانهيار قيمة العملة هي القوة الدافعة الوحيدة للنمو الاسمي.

٣- مرحلة التضخم الهائل والتعافي الهش (٢٠١٧-٢٠٢١): تميزت هذه المرحلة باستمرار التضخم المرتفع المصحوب بنمو حقيقي ضعيف جداً أو شبه معدوم. شهد عام ٢٠١٧ أعلى معدل نمو اسمي على الإطلاق بلغ ٤٦,٥٤%، مدفوعاً بشكل كامل تقريباً بالتضخم، حيث كان النمو الحقيقي للناتج الثابت سالباً (-٠,٧٢%). ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بشكل كبير جداً، حيث قفز من حوالي ٣,٢ تريليون ليرة في ٢٠١١ إلى حوالي ٢٦ تريليون ليرة في ٢٠٢١، إلا أن هذا الارتفاع كله كان تضخمياً. وصلت قيمة مَكْمَش الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ إلى ٣٧٥٥,٤٤، مما يعني أن الأسعار الإجمالية زادت بأكثر من ٣٧ مرة مقارنة بعام ٢٠٠٠. ورغم تسجيل نمو حقيقي طفيف في ٢٠٢١ (١,٣٠%)، تظل القيمة الحقيقية للناتج أقل بكثير من مستواها في عام ٢٠٠٠.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

١- شكّل القطاع الزراعي داعماً رئيساً للاقتصاد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، متميزاً بأهمية هيكلية عالية ونمو مرتبط بالظروف المناخية، إلا أنه تحول جذرياً بعد عام ٢٠١١ ودخل في مرحلة انهيار حاد في القيمة الحقيقية والمساهمة الهيكلية، هذا التآكل يعكس تدميراً للبنية التحتية ونقصاً في مستلزمات الإنتاج، مؤكداً تراجع دوره كمحرك فعلي للاقتصاد.

٢- شكّل قطاع الصناعة العمود الفقري للاقتصاد وكان القطاع الأكبر مساهمة قبل عام ٢٠١١، حيث شهد مرحلة نمو قوية ومدفوعة بالاستثمار، لكنه دخل في انهيار إنتاجي مرتفع جداً بعد ذلك بسبب الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن الأوضاع السائدة، وفقد القطاع ريادته لصالح قطاعات أخرى، ورغم تسجيل نمو اسمي لاحقاً، إلا أن ذلك انطلق من قاعدة إنتاجية متدنية جداً، مؤكداً صعوبة استعادة القدرة المفقودة.

٣- اتسم أداء قطاع البناء والتشييد بالتقلبات والهشاشة، وشهد توسعاً مطرداً في قيمته الحقيقية قبل عام ٢٠١١ كونه نبض النشاط الاقتصادي وحساس لدورات الاستثمار، لكن الانهيار الحقيقي بدأ مع توقف الاستثمار وارتفاع مخاطر التشييد ونقص المواد الخام الأساسية، مما أدى إلى توقف شبه كامل للأنشطة الإنشائية الجديدة. بقيت القيمة الحقيقية للقطاع في نهايات الفترة لا تمثل سوى جزء بسيط من قدرته الفعلية كقطاع مولد لفرص العمل.

٤- تميز قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح بنمو متصاعد ومساهمة هيكلية متزايدة قبل عام ٢٠١١، حيث عكس نشاطاً تجارياً كبيراً وقوة شرائية متنامية، حيث تعرض القطاع لصدمة عنيفة لاحقاً، لكنه أظهر مرونة هيكلية نسبية في التعافي، كونه أقل اعتماداً على الأصول الثابتة مقارنة بالصناعة، وعلى الرغم من أن قيمته الحقيقية لم تستعد مستوياتها السابقة، إلا أنّ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت تدريجياً، مما يدل على استمراره في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

٥- شهد قطاع خدمات النقل والتخزين والاتصالات توسعاً ملحوظاً ونمواً قوياً حتى نهاية الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، مدفوعاً بتحسن خدمات الاتصالات والنقل الحيوي لحركة السلع والمعلومات، وعلى الرغم من تعرض قيمته الحقيقية لتراجع حاد بسبب تضرر البنية التحتية بعد عام ٢٠١١، إلا أن حدة انكماشه كانت أقل من القطاعات الإنتاجية. الأهم، أنه حقق انتعاشاً جزئياً في القيمة الحقيقية واكتسب ثقلاً هيكلياً كبيراً، ليصبح القطاع الأكبر نسبياً في نهاية الفترة، مما يعكس أهمية خدماته المتوفرة مقابل انهيار القطاعات الأخرى.

٦- انتقل قطاع المال والتأمين والعقارات من مرحلة نمو قوي وازدهار للتمويل والاستثمار العقاري قبل عام ٢٠١١ إلى مسار متقلب وشديد التغيير بعد عام ٢٠١٢، أصبح القطاع الأكثر تضرراً بتوقف الثقة وغياب الاستقرار الاقتصادي والقانوني، كما شهد انكماشات متتالية وكبيرة كادت تمحو قيمته الحقيقية، مما يعكس توقف الإقراض الفعلي وهروب رؤوس الأموال وفقدان دوره كداعم مالي رئيسي.

٧- تميز قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية بنمو مستدام قبل عام ٢٠١١، عاكساً تحسناً في مستوى المعيشة وزيادة الإنفاق على الخدمات غير الأساسية والترفيهية. بدأت مرحلة التدهور فيه مبكراً متأثراً بانخفاض القدرة الشرائية ونزوح السكان، ودخل في سلسلة من الانكماشات القوية. ورغم ذلك، ارتفعت مساهمته الهيكلية مؤقتاً لا بسبب ازدهاره بل نتيجة الانهيار الأكبر للقطاعات الإنتاجية العملاقة الأخرى.

٨- شهد قطاع الخدمات الحكومية نمواً في قيمته الحقيقية قبل عام ٢٠١١، عاكساً توسعاً في الإنفاق الحكومي على الإدارة والخدمات العامة رغم تعرضه لانكماش أولي محدود، إلا أنه حافظ على قيمة حقيقية ثابتة نسبياً بعد عام ٢٠١٢، مما يعكس استمرارية دفع الأجور وإدامة عمل المؤسسات الأساسية. النقطة الأبرز هي الهيمنة الهيكلية الهائلة والمستمرة، حيث تجاوزت مساهمته ثلث الناتج الحقيقي، مما يمثل تضخماً قسرياً لدور الدولة في اقتصاد متآكل.

٩- كان دور قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح هامشياً للغاية قبل عام ٢٠١١، حيث لم تكن أنشطة المجتمع المدني تشكل وزناً يُذكر في الناتج المحلي الإجمالي، لكن وبدءاً من عام ٢٠١٢ شهد القطاع نمواً حقيقياً هائلاً وغير مسبوق، تضخمت معه مساهمته الهيكلية بشكل كبير ومفاجئ. هذا النمو يعكس تدفقاً ضخماً للمساعدات الإغاثية والإنسانية عبر المنظمات غير الربحية، مما يسلط الضوء على تزايد دور العمل الإغاثي في دعم الناتج الكلي.

١٠- شهد الاقتصاد السوري مرحلة نمو حقيقي مستدام قبل عام ٢٠١١، حيث كانت معدلات التضخم تحت السيطرة نسبياً، إلا أن هذه الفترة تلاها انهيار حاد في الإنتاج الفعلي في الأعوام اللاحقة، وقد تزامنت مرحلة الانهيار الحقيقي مع تضخم متسارع، مما أدى إلى تدمير نصف حجم الإنتاج السابق ووصول الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة. استمر التضخم الهائل لاحقاً كقوة دافعة وحيدة للنمو الاسمي، مؤكداً وجود فجوة متزايدة بين الاقتصادين الاسمي والحقيقي، حيث ظلت القيمة الفعلية للناتج أدنى بكثير من مستوياتها المرجعية.

ب- التوصيات:

١- يجب تبني استراتيجية إنعاش هيكلية عاجلة تستهدف القطاعات السلعية المنهارة كأولوية قصوى لتحقيق التعافي المستدام، ينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على إعادة تأهيل البنية التحتية الإنتاجية المتضررة في الصناعة والزراعة، وتوفير التمويل المستدام والميسر لاستيراد مستلزمات الإنتاج الأساسية، وتسهيل الإجراءات الإدارية واللوجستية لضمان استئناف حركة الإنتاج والقيمة المضافة الحقيقية.

٢- يجب الاستفادة من المرونة النسبية لقطاعي التجارة والنقل ليكون جسراً لدعم القطاعات الإنتاجية، يتطلب ذلك تأمين شبكات النقل وسلاسل الإمداد الداخلية والخارجية بكفاءة عالية لخفض تكاليف الإنتاج، والعمل على تنظيم النشاط التجاري لتقليل الهامش الربحي المرتفع والحد من الممارسات الاحتكارية، هذا يضمن أن يتم توجيه النشاط التجاري لخدمة الإنتاج وليس مجرد تلبية الاستهلاك المرتفع تضخمياً.

٣- إنّ استعادة دور قطاع المال والتأمين كداعم للنمو تتطلب العمل على استعادة الثقة والاستقرار القانوني والمصرفي بشكل جذري، يجب إصلاح القطاع المالي لتمكين الإقراض الحقيقي بعيداً عن التمويل القائم على التضخم، بالإضافة إلى دعم الخدمات الشخصية (الصحة والتعليم الخاص) من خلال تخفيف الأعباء عنها، لضمان استمرار تقديمها كخدمات ضرورية لاستهلاك الأسرة وجودة حياتها.

٤- لمواجهة التشوه الهيكلي والتضخم الجامح، يجب تبني سياسة نقدية ومالية تقشفية حكيمة للحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن تضخم الإنفاق الحكومي غير المنتج، ينبغي العمل على تحويل الوزن الهيكلي المتضخم للخدمات الحكومية لصالح القطاعات القادرة على توليد قيمة مضافة حقيقية، مع الاستفادة من الدعم الإغاثي الدولي كرافعة مؤقتة للأمن الغذائي بدلاً من الاعتماد عليه كعنصر دائم في الناتج الكلي.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- أحمد، محسن إبراهيم (٢٠٢٠). *تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٨* ، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد (٤)، العدد (٢)، ٢١٦-٢٣٩.

٢- البصري، كمال؛ وعبد الهادي، باسم (٢٠٠٩). *سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٨* ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، العراق.

٣- الحريري، محمد خالد؛ والجزائرلي، ليلى (٢٠١٢). *الاقتصاد الكلي*، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

٤- دعيس، إسماعيل محمد (٢٠١٢). *السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الجزء* الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، عمان، الأردن.

٥- زيني، محمد علي (٢٠١٠). *الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة* الرابعة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، العراق.

٦- صقر، أحمد صقر (١٩٩٣). *النظرية الاقتصادية الكلية*، وكالة المطبوعات، الكويت.

٧- صيهود، وسام سرحان (٢٠١٨). تقدير *مرونة العمل: الناتج واستخدامها لأغراض التنبؤ ووضع السياسات في الاقتصاد العراقي*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

٨- طاقة، محمد (٢٠٠٨). *أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة* الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٩- عبد الصاحب، أحمد صدام (٢٠١٤). *هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٧: دراسة تحليلية استقرائية*، مجلة الخليج العربي، المجلد (٤٢)، العدد (١+٢)، ١٨٨-٢٢٩.

١٠- العيسى، نزار سعد الدين؛ وقطف، إبراهيم سليمان (٢٠٠٦). *الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات*، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١١- نوردهاوس، ساملسون؛ ويليام دي، بول ايه (٢٠٠٦). علم *الاقتصاد*، *الطبعة* الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

ب- المراجع الأجنبية:

12- Bătuşaru, C. M., Baboş, A., & Pîrvuţ, V. (2023). *Tracking economic growth: a correlation Analyse on the determinants of gross domestic product*. In International Conference "Knowledge-Based Organization (Vol. 29, No. 2, 24-29).

13- Hari, Vasudeva (2007*). Introductory Macroeconomics*, National Council of Educational Reaserach and Training.

14- Hvidt, Martin (2013). *Economic Diversification in Gcc Countries: Past record and Future trends,* Research Paper, Kuwait Programme on Development, Goverenment and Globalization in the States.

15- Nwokoye, M. (2023). *Impact of livestock production on gross domestic product in Nigeria.* International Journal of Advanced Economics. International Journal of Advanced Economics, Volume 5, Issue 5, 107-118.

16- Oloruntoba, A. E., Abidemi, S. D., Abiodun, A., & Adekunle, *A. (2024). Automated Detection of Structural Change in Ethopia Gross Domestic Product (GDP) using Novel Algorith*m. Asian Journal of Research in Computer Science, 17(8), 89-99.

17- Soo, Kowk Tony (2004*). Endogenous Economic Policy and the Structure of Production: Theory and Evidenc*e, London School of Economic, London.